مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

تأثير أزمة النزوح السوري على الاقتصاد اللبناني

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

Graduate Institute of International and Development Studies, Maison de la Paix, Geneva

١٠ أيار ٢٠١٦| جنيف – سويسرا

قائمة المحتويات

١. مقدمة ٢
٢. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النزوح السوري على لبنان ٢
٣. التوجه اللبناني الرسمي في التعامل مع الأزمة ٩
٤. خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2015-2016 ..... ١١
٥. الدعم الدولي ١٤
٦. الحلول اللبنانية والدولية المقترحة ١٩
٧. خاتمة ٢٣

١. مقدمة

تفاقمت آثار الأزمة السورية على لبنان، خاصة مشاكل النازحين الذين استمروا بالتدفق الى لبنان منذ اندلاع الأحداث الدامية في سوريا في شهر آذار من العام ٢٠١١.

كان الواقع اللبناني يشهد منذ اندلاع الأزمة، انقساماً سياسياً حاداً أخّر تشكيل الحكومة اللبنانية ١١ شهراً، وتوترات أمنية متنقلة بين الشمال والجنوب مروراً بالعاصمة بيروت وضواحيها. وبعد أن تم تأليف حكومة ضمت القوى السياسية المختلفة، عاد الواقع السياسي ليشهد فراغاً دستورياً آخر، هذه المرة في موقع الرئاسة امتد حوالي السنتين (منذ ٢٤ أيار ٢٠١٤) مما فاقم التأثير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تأثر الاقتصاد اللبناني تأثراً بليغاً بالأزمة السورية. فقد تضررت عدة قطاعات اقتصادية خاصة التجارة والسياحة. انحسر النشاط الاقتصادي وانخفض الانتاج مما أدى الى تراجع الايرادات الحكومية وزيادة عجز المالية العامة.

يبيّن القسم الأول من هذه الورقة تأثيرات الأزمة السورية بشكل عام وأزمة النزوح السوري بشكل خاص على الاقتصاد اللبناني. ويعكس القسم الثاني من الدراسة التوجه الرسمي اللبناني في التعامل مع الأزمة. ويبيّن القسم الثالث خطة لبنان للاستجابة للأزمة والتي تلقي الأضواء على المبادرات الوطنية اللبنانية لمواجهة أزمة النزوح السوري لأجل التخفيف من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية. ويركّز القسم الرابع على الدعم الدولي للبنان البلد المضيف وللنازحين السوريين، كما نستعرض أخيراً الحلول المقترحة من قبل لبنان والمجتمع الدولي.

ألفت في هذا السياق إلى أنني أعبر في هذه الورقة عن متابعاتي الخاصة وتحليلي للأزمة، وهي لا تمثل آراء السلطات الرسمية اللبنانية.

٢. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النزوح السوري على لبنان

أ) أعداد النازحين السوريين وتوزّعهم

استمر تدفق النازحين السوريين بكثافة الى لبنان لغاية منتصف العام ٢٠١٤، حين أصدرت الحكومة اللبنانية قرار منع دخول أعداد إضافية من النازحين من سوريا إعتباراً من ٢٠١٤/٦/١.

سجلت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" United Nations High Commission for Refugees (UNHCR) في آخر إحصاءاتها بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٦ ان عدد النازحين السوريين المسجلين لديها في لبنان بلغ ١٠٥٥٩٨٤.[١] مما يعني تراجعاً في اعداد النازحين عن إحصاء ١٠ نيسان ٢٠١٥ حين بلغ عدد النازحين ذروته ب١١٨٥٢٤١ نازح سوري مسجل.[٢] وكانت المفوضية قد سجلت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ - على سبيل المثال لا الحصر - في إحصاءاتها

١١٥٨٩٩٥ نازح منهم ١١٤٦٤٠٥ مسجلين لدى المفوضية، والباقون عددهم ١٢٥٩٠ ينتظرون تسجيلهم.[٣]

أما التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين اللبنانيين فهي تقدر أن عدد النازحين السوريين قد يصل الى مليون ونصف مليون نازح سوري في لبنان حيث تضاف أعداد السوريون غير المسجلين إلى إحصاءات مفوضية اللاجئين.

وقد بيّنت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في لبنان أن نسبة ٤٨,١% من النازحين هم من الذكور في حين أن ٥٩,١% منهم هم من الاناث.[٤] كما ورد في بيانات المفوضية أن ٧٩% من النازحين هم من النساء والأطفال. وقد نشرت المفوضية في أحد تقاريرها أعداد النازحين في لبنان لغاية الأول من شهر آب ٢٠١٤ حيث بلغ عددهم ١١٣٨٨٧٤ نسمة. كما نشرت المفوضية إحصاءات توزيع النازحين على المناطق اللبنانية في هذا التاريخ[٥] .

توزيع النازحين السوريين على المناطق اللبنانية لغاية ١ آب ٢٠١٤

المحافظة اللبنانية	عدد النازحين المسجلين	عدد النازحين غير المسجلين
البقاع	٣٩٣٩٤٨	٢١٩٦٨
بيروت و جبل لبنان	٢٩٨٢٨٦	٤١٤٣
الشمال	٢٨٥٤١٥	١٥٢٧
الجنوب	١٣٣٢١٤	٣٧٣
لبنان	١١١٠٨٦٣	٢٨٠١١

المصدر : UNHCR http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

أجمع المسؤولون اللبنانيون والدوليون المعنيون بالأزمة السورية أن أعداد النازحين كبيرة جداً تبلغ ثلث سكان لبنان وتشكل أعباء ضخمة على لبنان البلد الصغير، " ما يعادل ٨٠ مليون مكسيكي وصلوا الى الولايات للمتحدة في غضون ١٨ شهراً ".[٦] ويقيم معظم اللاجئين في ٢٢٥ دائرة لبنانية هي من أكثر المناطق فقراً، مما ضاعف معاناة السكان اللبنانيين.

وبالمقارنة بين قدرات أوروبا الهائلة ومحدودية إمكانيات لبنان، يتبيّن ان "اوروبا التي تضم ٥١٢ مليون نسمة - ١٢٨ مرة اكثر من عدد سكان لبنان- ومساحتها ٤,٤ملايين كيلومتر مربع -اي ٤٤٠ مرة اكبر من مساحة لبنان- خاضت جدلا كبيرا لاستقبال 120 ألف لاجئ – أي ١٢ الى ١٥ مرة اقل من عدد النازحين في لبنان.[٧]

كما يظهر هول الأزمة من خلال مقارنة واضحة بين ردة فعل أوروبا بدولها كلها ولبنان البلد الصغير على أزمة النزوح **"**إذا كانت أوروبا، بإمكاناتها الهائلة ورحابتها الانسانية، قد ارتبكت أمام آلاف النازحين الذين حلوا في مدنها على حين غرة، فإن لبنان الضيق المساحة والقليل القدرات يستضيف منذ أربع سنوات مليون ونصف مليون نازح سوري، أي ما يقارب ثلث عدد سكانه. لقد استنزفت البنى الحكومية والمجتمعات المضيفة في لبنان إلى أقصى الحدود، في وقت تتراجع المساعدات الدولية باطراد بسبب ما نسمعه عن " تعب المانحين".[٨]

ب) تأثير الأزمة السورية على لبنان

بالإضافة الى تصريحات المسؤولين الدوليين واللبنانيين، وبيانات وكالات الأمم المتحدة الزاخرة بتفاصيل واقع النازحين السوريين واحتياجات التمويل والمساعدات المطلوبة، تحتاج معرفة التأثيرات الاقتصادية للأزمة السورية الى دراسات مفصلة تحتوي إحصاءات دقيقة لم تتوفر لدى الهيئات الرسمية اللبنانية. وتبقى دراسة البنك الدولي حول تأثير الأزمة السورية على الإقتصاد اللبناني خلال فترة ٢٠١٢- ٢٠١٤ هي التي تشكل المرجع الأساس للباحثين والمسؤولين بأرقامها وتقديراتها .

فقد قامت مجموعة البنك الدولي بإجراء تقييم اقتصادي واجتماعي لآثار الأزمة السورية على لبنان[٩]، وذلك بناء على طلب من الحكومة اللبنانية وبالتعاون مع شركاء آخرين من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وقد تم استعراض التقييم النهائي خلال منتدى عقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ أيلول ٢٠١٣ .[١٠]

نشر البنك الدولي تقريره حول تأثيرات الأزمة السورية بشكل عام، ومن ضمنها تأثير أزمة النازحين السوريين الى لبنان. نبيّن فيما يلي ملخصاً لتقرير البنك الدولي**:** [١١]

١- التأثير الاجمالي على الاقتصاد

تعطيل التجارة والتأثير على كل من ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال يؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للبنان بنسبة ٢,٩% سنوياً.

٢- التأثير على المالية العامة

- الخسارة التراكمية في الإيرادات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ تقدّر بمليار ونصف المليار دولار، وذلك نتيجة تناقص النشاط الاقتصادي.
- الزيادة الكبيرة والمفاجئة في الطلب على الخدمات العامة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنحو ١,١ مليار دولار.

- تدني الايرادات وزيادة النفقات يؤديان إلى زيادة العجز الكبير في المالية العامة للبنان الى ٢,٦ مليار دولار في الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤.
- هناك حاجة إضافية الى ٢,٥ مليار دولار لإعادة الاستقرار.

٣- التأثير على التنمية الانسانية والاجتماعية

أ- الفقر

- يدفع تأثير الموجات الهائلة من اللاجئين على الخدمات الاجتماعية بنحو ١٧٠ ألف لبناني إضافي إلى براثن الفقر بحلول عام ٢٠١٤، مع سقوط المليون فقير الحاليين إلى مزيد من غياهب الفقر.
- تتطلب العودة بالخدمات الاجتماعية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة والحفاظ على جودتها وإتاحة الحصول عليها حتى نهاية ٢٠١٤ استثمار ١٧٧ مليون دولار.

ب- أسواق العمل

- يؤدي تأجيج التنافس على الوظائف من قبل القادمين الجدد إلى زيادة معدلات البطالة وأنشطة الأعمال غير الرسمية بنسبة ١٠ نقاط مئوية، ما يضيف ٢٢٠ ألف إلى ٣٢٤ ألف لبناني إلى صفوف العاطلين من العمل بحلول عام ٢٠١٤.
- معالجة الزيادة المفاجئة في عدد الباحثين عن العمل تحتاج إلى موارد تتراوح ما بين ١٦٦ مليون و٢٤٢ مليون دولار.

ج- الصحة

- تؤدي الاحتياجات الصحية الملحة للاجئين إلى زيادة التكلفة التي يتكبدها النظام الصحي في لبنان، والى نقص المعروض من الأدوية، وزيادة صعوبة حصول اللبنانيين على الرعاية الصحية (شكل اللاجئون السوريون ٤٠% من إجمالي زيارات الرعاية الصحية الأولية)، وهو ما يمكن أن يفضي إلى زيادة مستويات الإصابة بالأمراض بشكل عام.
- يقدر تأثير نظام الرعاية الصحية على المالية العامة بما بين ٤٨ مليون دولار إلى ٦٩ مليون دولار لعام ٢٠١٤، حسب مستوى تدفق اللاجئين، بينما تحتاج إعادة الخدمات الصحية الى مستوى ما كانت عليه قبل الأزمة الى ما بين ٢١٦ مليون و٣٠٦ ملايين دولار عام ٢٠١٤.

د- التعليم

يلتحق ٩٠ ألف طفل سوري بالمدارس في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وهو رقم سيقفز الى ما بين ١٤٠ ألفاً و١٧٠ ألف طفل في العام الدراسي التالي. ونتيجة لذلك، سيتطلب نظام التعليم العام في لبنان مبالغ إضافية تصل إلى ما بين ٣٤٨ مليوناً و٤٣٤ مليون دولار عام ٢٠١٤.

٤- التأثير على البنية التحتية

أ- شبكة المياه والصرف الصحي

تواجه شبكة المياه والصرف الصحي في لبنان زيادة كبيرة ومفاجئة في إجمالي الطلب بنسبة ٧% مع زيادة التكلفة على المالية العامة في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ بنحو ١٨ مليون دولار، واحتياجها إلى ما بين ٣٤٠ مليوناً إلى ٣٧٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها للحفاظ على مستويات توفير هذه الخدمات وجودتها.

ب- النفايات الصلبة

أدّت الزيادة المفاجئة في عدد السكان إلى زيادة النفايات الصلبة بأكثر من الضعف، ما ساهم في تلويث الموارد المائية وانتشار الأمراض، والتي ستحتاج إلى استثمار ما بين ١٣٩ مليون دولار إلى ٢٠٦ ملايين دولار في إدارة النفايات في الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤.

ج- الكهرباء

أدّت الزيادة الكبيرة والمفاجئة في مستوى الطلب على شبكة الكهرباء إلى زيادة التكاليف بما بين ٣١٤ مليوناً و٣٩٣ مليون دولار عام ٢٠١٤، مع استثمارات تتراوح بين ٣١٠ و٤٤٠ مليون دولار لزيادة قدرة توليد الكهرباء وتحسين شبكة الكهرباء بنهاية ٢٠١٤.

د- النقل

تشهد خدمات النقل بالشاحنات انخفاضاً بنسبة ٦٥% في أنشطة الأعمال بسبب تقلص النشاط الاقتصادي، الا أن الحركة المرورية تزداد بنسب تتراوح ما بين ١٥ و٥٠% في مختلف أنحاء لبنان بسبب القادمين الجدد، مع الاحتياج إلى ما بين ٢٤٦ مليوناً و٥٢٥ مليون دولار في الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ لتغطية تكاليف الصيانة الإضافية للطرق، وزيادة نطاق النقل العام وصرف تعويضات لمشغلي الشاحنات.

إنتهى تقرير البنك الدولي

حصر البنك الدولي الاهتمام بالآثار السلبية للأزمة وزيادة التكاليف على الاقتصاد اللبناني ككل ولم يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية لأزمة النزوح السوري التي تزيد المداخيل إلى الاقتصاد اللبناني .

ج) عوامل أزمة النزوح المنتجة للمداخيل الى الاقتصاد اللبناني

رغم هول الآزمة وثقل أعبائها على لبنان وشعبه ، لا بدّ من إلقاء الأضواء على الوقائع بعين موضوعية خاصة ان هناك بعض التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد اللبناني ناتجة عن أعمال النازحين السوريين ومعاشهم ونشاطاتهم المدرّة للمداخيل. من الصعب إيجاد دراسات تعنى بتقييم المنافع وقيمتها وحجم المداخيل الحقيقي الناتج عن أزمة النزوح السوري. على سبيل المثال، ان أجور العمال السوريين غير المصرّح عنها هي جزء من الاقتصاد غير المنظور حيث أنه من غير الممكن حسابها كونها غير خاضعة للضريبة.

العوامل الأساسية المدرّة للمداخيل هي:

- **تخفيض أجور العمالة وكلفة الانتاج**

ينشط السوريون في عدة قطاعات منتجة حيث يعمل أكثر من ٦٠% منهم في قطاعات لا تتطلب مهارات عالية مثل الزراعة والبناء والخدمات.

وكان يعمل في لبنان قبل الأحداث السورية الخيرة حوالى ٣٠٠ ألف عامل سوري وفق بعض التقديرات. ورغم أن لبنان لا يملك إحصاءات عن العمالة فقد ورد تصريح رسمي يؤكد أن عدد العمال الذين كانوا يعملون في قطاعي البناء والزراعة في لبنان قبل الأزمة السورية بلغ أكثر من ٥٠٠ ألف عامل سوري[١٢]. وقد قدرت منظمة العمل الدولية (ILO) أن العمالة السورية بلغت ١٦٠ الف عامل و٨٠ ألف باحث عن عمل في منتصف العام ٢٠١٤. ويعمل السوريون خلال فترة الأزمة السورية بمعظمهم دون إذن عمل شرعي من وزارة العمل اللبنانية التي تحد عملهم بموجب مرسوم صادر عام ٢٠١٤ في قطاعات البناء والزراعة والتنظيفات.

إن هذه العمالة السورية أفادت أرباب العمل اللبنانيين والمصالح الاقتصادية من ناحية رخص الأجور وتوفير رسوم تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي اللبناني مما أدّى في النتيجة الى انخفاض أكلاف الانتاج لدى المصالح الاقتصادية اللبنانية . فالعمال السوريون يقبلون بأجور زهيدة أرخص بكثير من أجور اللبنانيين. إن تأثير هؤلاء العمال على فرص عمل اللبنانيين وعلى نسبة البطالة في لبنان محدود، حيث أن السوريين يعملون بالأغلب في قطاعي الزراعة والبناء هذين القطاعين اللذين هجرهما معظم اللبنانيين بسبب قلة عائدات الزراعة كونها غير مدعومة من الدولة، ورخص اجور عمالة

البناء. كما أنه في الواقع، فإن نسبة البطالة في لبنان مرتفعة بين الشباب خاصة خريجي الجامعات الذين يهاجرون الى الخارج بأعداد كبيرة.

- **الانفاق على الايجارات السكنية**

جاء في تقرير"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٤ أن "٨١ بالمئة من النازحين المسجلين يدفعون إيجارات بمعدل ٢٠٠ دولار أميركي في الشهر، سواء مقابل شقق أو أي نوع آخر من المساكن، بما في ذلك ملاجئ دون المستويات المقبولة، ويعيش النازحون في لبنان في أكثر من ١٦٠٠ موقع. " [١٣]

- **الانفاق الاستهلاكي**

بالإضافة الى الانفاق اليومي لأكثر من مليون سوري فقير، من الممكن اعتبار العديد من العائلات السورية الغنية والمتوسطة الثراء من السياح الدائمين نتيجة طول مدة مكوثهم في لبنان. هم ينفقون للمحافظة على مستوى معيشتهم ولتعليم أولادهم وعلى الشقق والاتصالات وغيرها.

- **تدفق مساعدات الدول المانحة**

تدفق التمويل من الدول المانحة الى الاقتصاد اللبناني من خلال "المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين" التي تعمل مع عدة منظمات دولية ومحلية لتأمين المساعدات الاجتماعية-العينية والمالية- من السلع والمواد الغذائية وحاجات الطبابة والاستشفاء والرواتب الشهرية والانفاق على البنى التحتية ودعم المجتمع اللبناني المضيف وتعليم أولاد النازحين وتوفير فرص عمل جديدة . وتؤكد "المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين" في تقاريرها أن لبنان تلقى ٨٤٢ مليون دولار أميركي من الدول المانحة في العام ٢٠١٣[١٤] و٧٩٥ مليون دولار في العام ٢٠١٤ وحوالى ١,١٢ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٥.

- **تأسيس المصالح والمحلات والاعمال الجديدة**

قام الكثير من السوريين الوافدين بتأسيس مصالح جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم. إن الدولة اللبنانية لم تنتهج سياسة استقطاب الاستثمارات السورية والمصانع الكبيرة كما فعلت الأردن وتركيا اللتان شهدتا افتتاح مئات المصانع السورية على أراضيها.

إن العوامل الايجابية مجتمعة، لا تضاهي العوامل السلبية التي نزلت بلبنان المثقل بالأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة تأثيرات الأزمة في تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية مما يشكل تحديات كبيرة تحتاج إلى من يواجهها وبتحمل مسؤولية رفع أعبائها عن كاهل اللبنانيين والسوريين سواسية.

٣. التوجه اللبناني الرسمي في التعامل مع الأزمة

ترزح الدولة اللبنانية تحت أعباء دين عام يناهز ال٧٠ مليار دولار اميركي ويبلغ نسبة ١٤٥% إلى الناتج المحلي الاجمالي، مما يزيد في صعوبة مواجهة الواقع المأساوي للنازحين السوريين ودعم المناطق والبلدات المضيفة لهم، ويحد من قدرة انفاق الدولة على البنى التحتية المستهلكة من قبل أعداد النازحين الضخمة.

إن تراكم الدين العام يكلف الدولة اللبنانية فوائد سنوية أكثر من أربع مليارات دولار أميركي سنوياً في الأعوام الأخيرة خدمة لديونها مما يرهق كاهل المالية العامة ويسبب عجز ميزانية الدولة. وبلغ العجز في ميزان المدفوعات حداً غير مسبوق بقيمة ثلاث مليارات دولار اميركي بعد أن كان حقق فائضاً ذات مستوى عال بلغ الثماني مليارات دولار اميركي عام ٢٠٠٩. وقد قدر البنك الدولي كلفة التأثير السلبي للحكم الطائفي السياسي في لبنان على الاقتصاد بحوالي ٩% من الناتج المحلي سنوياً.[١٥]

تضاف إلى كل هذه العوامل المؤثرة سلباً على الإقتصاد اللبناني، أزمة النزوح السوري بتداعياته الخطيرة التي اضطر لبنان إلى مواجهتها بجهود جبارة وتوصل أخيراً إلى وضع خطة مدروسة بعناية فائقة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بأزمة النزوح السوري.

وضعت الحكومة اللبنانية وشركاؤها المتعاونين معها من الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية استراتيجية عمل حدّدت الأولويات والمهمات والحلول المقترحة لمعالجة أزمة النازحين السوريين في لبنان. تولي خطة لبنان أهمية خاصة للاستقرار في لبنان ولدور الحكومة اللبنانية في المبادرة الى معالجة أزمة النازحين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية تحت إشراف خلية الأزمة الحكومية.

بعد أن كان ملف النزوح السوري في عهدة الهيئة العليا للإغاثة منذ بداية الأزمة ثم انتقل الى وزارة الشؤون الاجتماعية، قرر مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ٢٦ أيار ٢٠١٤ تشكيل خلية وزارية لمتابعة مختلف اوجه موضوع نزوح السوريين الى لبنان، برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من معالي وزراء الخارجية والمغتربين والداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية، على ان تتخذ هذه اللجنة التوصيات لمواجهة حالة تدفق النزوح بالتنسيق مع مختلف الادارات المعنية.

وجرى توزيع المسؤوليات كالتالي:

- تكليف وزير الداخلية والبلديات العمل، بعد المناقشة مع جميع الاطراف المعنية، على تنظيم عملية النزوح وفقا للمعايير الدولية، وبغية تأمين عودتهم الآمنة الى بلادهم.

- تكليف وزير الخارجية والمغتربين السعي من اجل اقامة مخيمات آمنة في سوريا، أو في المنطقة الحدودية العازلة بين لبنان وسوريا، بالتعاون مع سائر الجهات والهيئات المعنية، دوليا، اقليميا ومحليا.
- تكليف وزير الشؤون الاجتماعية تحديد وتنظيم العلاقة مع سائر المنظمات المعنية دوليا، اقليميا ومحليا، واتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من تدفق اعداد النازحين وتأمين حاجاتهم الملحة، فضلا عن تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين. [١٦]

لم تتصدّ الحكومة اللبنانية للضغوطات التي سببتها الأزمة على النمو الاقتصادي وسوق العمل. واقتصرت معظم التصريحات والقرارات الحكومية على ردّات فعل على النزوح السوري المستمر منذ العام ٢٠١١. واستعان المسؤولون اللبنانيون بدراسات البنك الدولي وتقاريره لمعرفة واقع النازحين وتداعيات النزوح السوري. وقد افاضوا بتصريحات مسهبة حول مخاطر الأزمة وتداعياتها الكوارثية على الواقع اللبناني.

عبرّ رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام عن تداعيات الأزمة السورية في اكثر من مناسبة:

"إن مشكلة النازحين هي فقط وجه واحد من التداعيات السلبية العديدة التي تلقاها لبنان... من جراء الحرب الدائرة في جواره. ولعل أخطر التداعيات كان الارهاب الذي دفعنا أثمانا كبيرة في التصدي له. ولا يخفى عليكم أن عددا من أبنائنا العسكريين محتجز لدى الجماعات الارهابية منذ أكثر من عام، ومازلنا نبذل كل الجهود لتحريرهم." [١٧]

كما صرح دولته " اننا تكبدنا في السنين الماضية حوالى ١٣ مليار دولار بموجب البنك الدولي، منها ما بين ٤ و٥ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ وحده." [١٨]

وبالفعل، فقد قدّر البنك الدولي خسائر لبنان ب ١٣,١ مليار دولار أميركي منذ العام ٢٠١٢ منها ٥,٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٥ وحده (حوالى ١١% من الناتج المحلي الاجمالي). [١٩]

وقد حذر المسؤولون اللبنانيون من مخاطر النزوح والارهاب المحتمل على لبنان والمنطقة وأوروبا. ففي كلمة لوزير الخارجية اللبنانية جبران باسيل القاها خلال مشاركته في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي والاردن ولبنان حول الازمة السورية في الامم المتحدة، ان "لبنان يواجه خطرين: "النزوح والارهاب"، حيث اعتبر أن "هذه الازمة غير مسبوقة بأرقامها في تاريخ البشرية خاصة أن "وجود ٢٠٠ نازح سوري في الكيلومتر المربع الواحد على امتداد مساحة لبنان، ويشكل عدد النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان حوالى ٤٥ بالمئة من عدد سكان لبنان ونحارب الارهاب على حدودنا وارضنا، وهناك ايضا ٢١٠ الاف طالب سوري في مدارسنا مقابل ٢٢٥ الف طالب لبناني، اضافة الى ٧٠ الف مولود سوري في لبنان."

وكانت الحكومة قد توصلت إلى وضع استراتيجية وطنية مختصة بموضوع النازحين السوريين أقرتها بالإجماع في "ورقة عمل" قدمها رئيس الحكومة اللبنانية الى مؤتمر برلين الدولي الذي انعقد في ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٤. وتتضمن ورقة العمل كل مجالات التعاون الامني والاقتصادي والاجتماعي ووقف اللجوء والحالات الاستثنائية وتطبيق قوانين العمل والحفاظ على اليد العاملة اللبنانية ومنع المنافسات وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية، على ان تكون مرجعية هذه المؤسسات على أرض لبنان هي الدولة اللبنانية. [٢٠]

وقد وضع القرار الحكومي الرسمي بتنظيم ملف النزوح السوري في لبنان حيز التنفيذ ابتداءً من ١ حزيران ٢٠١٤. فقد تم الطلب من جميع النازحين السوريين والمسجلين لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الامتناع عن الدخول إلى سوريا اعتبارا من ٢٠١٤/٦/١ تحت طائلة فقدان صفتهم كنازحين في لبنان.[٢١]

كما تم التأكيد لاحقاً أنّ القرارات التي اتخذتها اللجنة الوزارية المختصة مؤخرًا للحدّ من تدفق النازحين لا رجوع عنها على الاطلاق، مع التشديد على أنّ المعايير التي يعتمدها لبنان في هذا المجال ينصّ عليها اتفاق جنيف، وبالتالي لا يوجد تعدّ من أيّ نوع كان على حقوق اللاجئ أو الانسان. كما نفى المصدر اللبناني الرسمي نفيًا قاطعًا وجود أيّ نية لترحيل اللاجئين الذين تنطبق عليهم المواصفات المطلوبة، موضحًا أنّه فيما يخص موضوع إنشاء مخيمات في المنطقة الحدودية الفاصلة بين لبنان وسوريا، فلم يتم التوصل إلى اي نتائج تذكر مع الأمم المتحدة.[٢٢]

٤. خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2015-2016

كانت الحكومة اللبنانية قد وضعت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي، في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣ "خريطة طريق لبنان للاستقرار". وقد اعتبرت بمثابة خطة متكاملة تضع أولويات التدخل لتأمين الإستقرار ومعالجة تداعيات الأزمة السورية. وتهدف خريطة الطريق إلى خلق فرص إقتصادية خاصة للفئات الهشّة، وتأمين مناخات مناسبة لاستثمارات القطاع الخاص، وتحسين نوعية الخدمات العامة الأساسية.

كما أعدت الحكومة في شهر كانون الأول ٢٠١٣ «التقرير السادس لخطة الحكومة اللبنانية لمعالجة تداعيات الأزمة السورية»، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، مطالبة بمساعدات اضافية بقيمة ١,٨٥ مليار دولار اميركي لإيواء النازحين السوريين ومساعدتهم. كما طالبت بإنشاء مشاريع لمواجهة تداعيات الأزمة.

في العام ٢٠١٥،قامت المجموعة الدولية بالتعاون مع الحكومة اللبنانية بوضع خطة جديدة لمعالجة تداعيات الأزمة السورية:

تتضمن الخطة الجديدة برامج إنسانية لتأمين الاستقرار في لبنان من خلال مواجهة الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفقر في إطار الأهداف والأولويات التالية:

١- **أولوية تأمين الدعم الانساني والحماية للنازحين السوريين الأكثر ضعفاً وللبنانيين الأكثر فقراً**

تستهدف الخطة مساعدة النازحين والمجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمة من خلال تلبية حاجاتهم المادية وبالأخص الغذاء والمأوى. كما تهتم بتسجيل أسماء النازحين لتأمين حمايتهم وتسهيل إدارتهم. يتم التعاون لتحقيق هذه الأهداف بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية والتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام ومؤسسات معنية أخرى.

٢- **أولوية تقوية قدرات أنظمة الخدمات العامة الوطنية والمحلية من تعليم وصحة ومياه**

تهدف الاستراتيجية الحكومية الى تطوير البنى التحتية وإعادة تأهيلها، وتدريب القدرات البشرية للعمل الاجتماعي والخدمات العامة ، وتوفير مصاريف الصحة والتعليم الأساسية، وتعزيز قدرات البلديات التنموية والمشاركة معها في التخطيط والنفقات.

كما تشمل هذه الاستراتيجية الحكومية البرامج والمشاريع التالية:

- خريطة لبنان للاستقرار ومواجهة الأزمة السورية-عام ٢٠١٣،
- استراتيجية تعليم الأولاد ٢٠١٤-٢٠١٦ بإدارة وزارة التربية والتعليم العالي Reach all the Children with Education (R.A.C.E.)
- استراتيجية قطاع المياه ٢٠١٠-٢٠١٥ التي تديرها وزارة الطاقة والمياه،
- البرنامج الوطني للمحافظة على النساء والأطفال في لبنان ٢٠١٤ الذي تديره وزارة الصحة الاجتماعية،
- برنامج دعم النظام الصحي اللبناني ٢٠١٤ وهو من مسؤولية وزارة الصحة العامة.

٣- **أولوية تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي في لبنان**

تقترح الخطة خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل الكثر ضعفاً ولصغار المزارعين وللشباب. كما تقترح دعم الاصلاح الاقتصادي لتحفيز القطاع الخاص وتطوير الأنظمة وتدريب الشباب والمراهقين لاكتساب مهارات جديدة. تعزيز المشاريع الزراعية المحلية.

إن الشركاء الرسميين الأساسيين في هذا التوجه هم مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومجلس الانماء والاعمار، ووزارة الداخلية والبلديات، والوزارات المعنية بشؤون العمل والبيئة والشباب.

وتتعاون الوزارات المختصة لإدارة المشاريع وتنفيذها مع ٧٧ هيئة محلية ودولية.

تقترح خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦ – ٢٠١٦ برنامج دعم بقيمة ٢,١٤ مليار دولار للعام ٢٠١٥ من الدول المانحة لأجل تحقيق أهدافها وأولوياتها:

- دعم إنساني مباشر وحماية لحوالي مليونين ومائتين ألف شخص في حالات العوز الشديد خاصة النازحين السوريين.
- الاستثمار في الخدمات العامة والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية التي تخدم حوالى مليونين وتسعمائة ألف شخص في المواقع الأكثر فقراً.

وتعتبر خطة الاستجابة للأزمة أن التمويل المنشود يخصص منه مبلغ ٧٢٤ مليون دولار اميركي لبرامج الاستقرار، يضاف إليها مبلغ ١,٩ مليار دولار كتمويل جديد مطلوب للعام ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك كله، قدمت الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" المنعقد في لندن في ٣ شباط ٢٠١٦، خطة موحّدة تتكوّن من برنامج على مدى خمس سنوات يتعلّق بالتعليم والفرص الاقتصادية والوظائف[٢٣] حيث تتطلب هذه الخطة دعماً مالياً من الدول المانحة بقيمة ١١,٢٦مليار دولار أميركي.

يتراوح هذا المبلغ بين منح مخصصة لدعم احتياجات اللاجئين وقروض لتمويل مشاريع إنمائية، موزّعة على الشكل الآتي:

- ٢,٤٨ مليار دولار اميركي لخطة الاستجابة للازمة للعام ٢٠١٦.
- ١,٤ مليار دولار اميركي مخصصة لقطاع التعليم.
- ٨٠٠ مليون دولار اميركي مخصصة للبلديات.
- ٢٨٠ مليون دولار مخصصة لبرنامج توفير فرص العمل المدعوم الذي يهدف الى تحفيز الاقتصاد.

بذلك تبلغ قيمة المنح المطلوبة ٤,٩٦ مليار دولار اميركي.

أمّا بالنسبة إلى القروض الميسّرة، فالمطروح الحصول على ٦,٣ مليار دولار اميركي، منها مليارا دولار اميركي لدعم الموازنة، و٤,٣ مليار دولار اميركي لتنفيذ ١٣٦ مشروعاً استثمارياً ضخماً في البنى التحتية.

علّق لبنان آمالاً كبيرة على هذا البرنامج الطموح، ولكن تمويل الدول المانحة كان على مستوى أقل بكثير من المطلوب. في مؤتمر لندن، قررت ألمانيا والكويت والنروج وبريطانيا تقديم أكثر من ٥٥٠ مليون دولار هذا العام للبنان كجزء من التمويل الاجمالي المنشود البالغ ١١,٢٦٠مليار دولار. وقد تمّت برمجة هذا التمويل بالتنسيق مع المؤسسات اللبنانية والأمم المتحدة والبنك الدولي.[٢٤]

ويعلم جميع المسؤولين أن لبنان غير مهيّأ بمؤسساته وجمعياته وحدها لحل مشاكل مئات آلاف العائلات المنكوبة وتأمين المأوى والمأكل والطبابة والتعليم لهم بدون مساعدة المجتمع الدولي ومؤسساته وجمعياته.

٥. الدعم الدولي

عقدت عدة مؤتمرات دولية لبحث أزمة النازحين السوريين وتداعياتها على لبنان واقتصاده وخلصت كلها إلى تقدير مسؤولية لبنان دولة ومجتمعاً في تحمّل أعباء الأزمة. كما إتفقت كل الدول المعنية بالأزمة على وجوب مساعدة لبنان من خلال تقديم التمويل المباشر لتلبية حاجات النازحين من غذاء وسكن واستشفاء وطبابة وأدوية وتعليم، ودعم البنى التحتية للدولة والمناطق المضيفة من كهرباء ومياه وشبكات صرف صحي.

أ) المنظمات الدولية المساهمة في مواجهة الأزمة

ركّز المسؤولون الدوليون في الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية بالأزمة على الجانب الانساني لأزمة النازحين السوريين وتأثيراتها على المجتمع اللبناني المضيف. وقاربوا مسألة النزوح السوري بمنهجية حماية النازحين ودعمهم بعد إحصاء أعدادهم ودراسة احتياجاتهم وتأمينها بعد تقييم أوضاعهم.

توافق المجتمع الدولي على تسليم ملف النازحين السوريين إلى "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" ("UNHCR"). تقوم هذه المنظمة الدولية الرئيسة بمسؤولياتها بالتعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة وتنسق بين مختلف الجمعيات والهيئات والدول المانحة إضافة الى دورها الحيوي في الدعم المباشر للنازحين السوريين، آخذة بعين الاعتبار تداعيات الأزمة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

كما قامت منظمة اليونيسف (UNICEF) بدعم الحكومة اللبنانية في ضمان توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم وتعزيز النظافة والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، وخدمات حماية الطفل لجميع الأطفال اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الأكثر حرمانا في لبنان.

كما قامت وكالتان رئيستان تابعتان للأمم المتحدة بأدوار أساسية في دعم النازحين هما برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) وبرنامج التغذية العالمي (WFP) . وانضمت حوالى ٢٢ جمعية من الجمعيات الدولية غير الحكومية لتكون شريكة مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" كمنفذين[٢٥] . كما شاركت حوالى ١٦ جمعية دولية أخرى غير حكومية مع المفوضية السامية في العمليات[٢٦].

وقد قامت تلك المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بمساعدة النازحين السوريين على كل الصعد بدءا من إعداد الدراسات التفصيلية الشاملة لكل أبعاد أزمة النزوح وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً الى المساعدات الاجتماعية الوفيرة التي لبّت بعض حاجات النازحين السوريين، مروراً باستقطاب نسب تمويل متفاوتة من الدول المانحة .

ب) التضامن الدولي مع لبنان

أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال زيارته للبنان بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٦ إلى أن لبنان "يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة إلى الفرد الواحد". كما أكّد أن المجتمع الدولي سوف يدعم "اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم لبنان مؤقتا، إلى حين يتمكنوا من العودة بسلام وأمان إلى سوريا." [٢٧]

أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، خلال زيارته لبنان بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٦ أن "زيارته هي في إطار التعبير عن المساندة والتضامن مع لبنان ومع اللاجئين والمنظمات الانسانية". وأعلن عن "مساعدة فرنسية إضافية مخصصة للاجئين للمساهمة في تخفيف العبء عن لبنان".[٢٨]

كما رأت الممثلة العليا للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية فيديريكا موغريني خلال زيارتها الى لبنان بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٦ ، ان موضوع اللاجئين السوريين "هو مسؤولية سياسية تقع على عاتقنا جميعا وعلينا وضع حد لهذه المأساة"، مشيدة ب "جهود لبنان الذي يستضيف اعدادا كبيرة منهم، لمساعدتهم"، لافتة الى ان هؤلاء اللاجئين "يريدون الاستمرار في حياة طبيعية وعلينا بذل الجهود السياسية والدبلوماسية لمساعدتهم لتحقيق هذا الهدف"، لافتة إلى "أن الاتحاد الاوروبي يساعد اللاجئين مباشرة كما يساعد المجتمعات المضيفة لان الخدمات العامة في لبنان تعاني ضغطا كبيرا بسبب هذا اللجوء." [٢٩]

وكان قد إنعقد في ٣٠ أيلول٢٠١٥ اجتماع "اللجنة الدولية لدعم لبنان" على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورته الـ٧٠. شارك الوفد اللبناني الرسمي على رأسه رئيس الحكومة اللبنانية في هذا الاجتماع الدولي. أعلن الرئيس الفرنسي أنه ستبذل مساعي خلال اجتماع "اللجنة الدولية لدعم لبنان" من أجل تقديم مساعدات اضافية للبنان مع الدول المانحة وقال أن فرنسا تقدمت بهذه المبادرة قبل أشهر، وأن هناك مساع جديدة مع المانحين لمساعدة لبنان.[٣٠]

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد أطلقت ما عرف بالنداء الإنساني لدعم اللاجئين الذي بحسب تقاريرها يبدو أنه الأكبر من نوعه في تاريخها، مناشدة الدول الأوربية وأميركا الشمالية ودول المحيط الهادئ لتوفير ٣٠ ألف فرصة للاجئين السوريين للتوطين الدائم أو المؤقت في العام ٢٠١٤ و١٠٠ ألف في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦. لم تستجب لها هذه الدول إلاّ بحدود ١٥ ألف طلب ونيّف.[٣١]

وصرّح المفوض الأوروبي لسياسة الجوار وتوسيع المفاوضات يوهانس هان أن الموجة الكبرى المقبلة من اللاجئين غير الشرعيين الى أوروبا قد تنطلق من لبنان، الدولة الضعيفة التي تشهد وضعاً مأساوياً.[٣٢]

وكان منسق الأمم المتحدة في لبنان روس ماونتن الذي صرح مرة أن "أي بلد في العالم لا يمكن أن يتحمل ما يتحمله لبنان واللبنانيون"،[٣٣] قد أعلن في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٦ أيار ٢٠١٤ في جنيف أنه "كانت هناك خطة عمل لدى مفوضية اللاجئين لنقل عدد من لاجئي لبنان، بحدود ١٠٠ الف، الى دول أخرى، لكن الدول الاخرى رفضت استقبال هذه الاعداد".[٣٤]

كما أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين أنطونيو غوتيريس أن " لبنان هو الركن الأساس في المنظومة الدولية لحماية اللاجئين السوريين، وبدون لبنان فإن المنظومة الكاملة سوف تنهار."[٣٥]

وقد دعت عدة دول أوروبية إلى رفع سقف اعادة التوطين لتقاسم الأعباء مع لبنان، وهذا الطرح يشمل الدول المجاورة سيما ان هناك دول تستطيع استقبال النازحين بشكل أفضل . ولكن لبنان لم ينتظر الأوروبيين ليستقبلوا المهاجرين الى بلادهم، انما بادر الى وضع خطط لمواجهة تداعيات الأزمة.

ج) التمويل الدولي في مقابل المدفوعات الفعلية

حمل لبنان الى مؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" المنعقد في لندن في ٣ شباط ٢٠١٦، ورقة الحكومة اللبنانية التي تتقدم بخطة موحّدة لمؤتمر لندن، وتتكوّن من برنامج على مدى خمس سنوات يتعلّق بالتعليم والفرص الاقتصادية والوظائف، وتتطلب دعماً مالياً من الدول المانحة بقيمة ١١,٢٦ مليار دولار. إن لبنان كونه البلد المضيف لحوالي مليون ونصف مليون نازح سوري، يطمح من خلال برنامجه لتحقيق تنمية مستدامة على مختلف الصعد لتقديره أن الأزمة ستطول وفق كل المناخات الإقليمية والدولية.

لم تتبن الدول المانحة برنامج لبنان ومطالبه المباشرة، ولكن هل لبّت نداءات التمويل التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين؟!

تم إجماع عربي ودولي قضى بحصر التمويل لمساعدة النازحين السوريين بالهيئة الدولية "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) التي قامت بالتنسيق بين أكثر من ٥٠ وكالة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية.[٣٦] تقوم تلك المنظمات المحلية والدولية بتقدير احتياجات النازحين السنوية من مسكن ومأكل وتعليم وطبابة وسائر الحاجات الضرورية للنازحين، فتحصيها بأمانة ودقة ثم تنشر للجمهور احتياجات التمويل الضرورية من خلال نداء التمويل السنوي. تطلق "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين" نداء تمويل في مطلع كل سنة تناشد فيه الدول المانحة لتحمل مسؤولياتها والمساهمة في تقديم التمويل المنشود لكل البلدان التي تعاني من أعباء النزوح السوري.

بلغ مجموع التمويل المطلوب لتغطية تكاليف أزمة النازحين السوريين الاجمالية في أهم البلدان المضيفة لأعداد النازحين الكبيرة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ قيمة ٨,٤ مليار دولار أميركي.[٣٧]

كما حدّدت المفوضية ووكالات الأمم المتحدة المتعاونة معها التمويل السنوي المطلوب لتحمل أعباء النزوح السوري في لبنان وحده وسد احتياجات النازحين الوافدين الى الأراضي اللبنانية.

ففي العام ٢٠١٦، أطلقت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" نداء تمويل حيث قدرت التمويل المطلوب من الدول المانحة بقيمة ١٧٥٩ مليون دولار أميركي[٣٨] لم يصل منها لغاية ٩ أيار ٢٠١٦ سوى ٣٩٠ مليون دولار أميركي[٣٩] أي أن فجوة التمويل بلغت في هذا التاريخ قيمة ١٣٦٩ مليون دولار اميركي.

وفي العام ٢٠١٥، قدرت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "التمويل المطلوب من الدول المانحة لمواجهة أعباء النزوح السوري في لبنان وحده بقيمة ٢١٤٠ مليون دولار أميركي.[٤٠] دفعت الدول المانحة ١٤١٢ مليون دولار أميركي بنسبة ٦٦% فقط[٤١]من إجمالي التمويل المطلوب.

في العام ٢٠١٤، كانت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" قد أطلقت نداء تمويل حدّدت فيه قيمة الهبات لتلبية حاجات النازحين السوريين في لبنان بمبلغ ١٥١٥مليون دولار أميركي.[٤٢] ولكن أقصى ما بلغه التمويل الدولي لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ كان نسبة ٤٧% فقط من حجم التمويل المطلوب للعام ٢٠١٤ أي حوالى ٧٩٥ مليون دولار أميركي فقط وفق تقديرات المفوضية وتقاريرها.[٤٣]

وفي تموز٢٠١٣ ، بلغ نداء "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" للتمويل[٤٤] قيمة ١٧٢٣ مليون دولار اميركي لدعم النازحين والمجتمع اللبناني المضيف. وقد جاء في بيان صندوق النقد الدولي بتاريخ ٩ أيار ٢٠١٤ أنّ المساعدات التي تلقاها لبنان من المجتمع الدولي والبالغة حوالى ٨٠٠ مليون دولار أميركي لا تكفي، وأن دعم الجهات المانحة للشعب اللبناني يبقى ضئيلا على الرغم من النداءات المتعددة.[٤٥] وهذا ما أكدته "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في تقريرها الصادر في ١٦ كانون الأول ٢٠١٣ حيث بيّنت ان لبنان لم يتلقى سوى ٨٤٢ مليون دولار أميركي من المجتمع الدولي لغاية تاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٣ أي بما يقدّر بحوالي ٥١% من الاحتياجات الأساسية.

التمويل الدولي المطلوب لدعم لبنان

ملايين الدولارات الأميركية

العام	التمويل المطلوب	التمويل الممنوح	فجوة التمويل
٢٠١٣	١٧٢٣	٨٤٢	٨٨١
٢٠١٤	١٥١٥	٧٩٥	٧٢٠
٢٠١٥	٢١٤٠	١٤١٢	٧٢٨
٢٠١٦	١٧٥٩	*٣٩٠	١٣٦٩
المجموع	٧١٣٧	٣٤٣٩	٣٦٩٨

المصدر: LCRP(Lebanon Crisis Response Plan(,2015-2016 من إعداد الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠١٤، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

*التمويل الممنوح لغاية ٩ أيار ٢٠١٦

تشير فجوة التمويل السنوية الناتجة عن تقصير الدول المانحة عن تلبية طلب المفوضية السامية لتمويل احتياجات النازحين السوريين في لبنان إلى أن هذه الدول تمنح فقط حوالى نصف التمويل المطلوب سنوياً. وهذا التقصير راكم منذ ٢٠١٣/١/١ لغاية ٢٠١٦/٥/٩ فجوة تمويل تقدّر بحوالي ٣٦٩٨ مليون دولار أميركي يحتاجها النازحون السوريون في لبنان وفق التقديرات الموضوعية الدقيقة لمفوضية اللاجئين وكل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المتعاونة معها.

د) مساهمات الدول المانحة

أسست مجموعة الدعم الدولية للبنان الصندوق الائتماني لدعم لبنان وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات أعلنت فيها عن مبالغ لمساعدة لبنان لكنها ظلت هزيلة وخجولة بالنسبة الى احتياجات لبنان الفعلية للقيام بعبء النازحين السوريين.

عقد أخر اهم مؤتمر للمشاركة في تحمّل أعباء أزمة اللاجئين السوريين بعنوان "مؤتمر دعم سوريا والمنطقة" في لندن بتاريخ ٣ شباط ٢٠١٦. أكد المانحون دعمهم القوي لاستقرار لبنان الإقتصادي و للتنمية الاجتماعية عبر تقديمهم أكثر من ٥٥٠ مليون دولار اميركي خلال العام ٢٠١٦.[٤٦] في هذا السياق، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن المساعدة الفرنسية للاجئين السوريين في لبنان، ستصل إلى ٥٠ مليون يورو سنة ٢٠١٦، و١٠٠ مليون يورو في السنوات الثلاث المقبلة.[٤٧]

وقد صرّحت المندوبة السامية للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية فيديريكا موغريني "أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الاوروبي لمساعدة لبنان بلغت لغاية الآن ١,٥ مليار دولار أميركي". [٤٨]

وكان السفير الفرنسي في لبنان باتريس باولي قد وقع على اتفاقية هبة من المفترض أن يتم بموجبها تحويل ١٠ مليون دولار اميركي الى الصندوق الائتماني الذي بلغ مجموع المساهمات المالية فيه لغاية ١٢ أيلول ٢٠١٥ قيمة ٣٠ مليون دولار اميركي. فقد بادرت النروج بتقديم اول مساهمة وتبعتها كل من فنلندا وفرنسا. من المفيد ذكره ان تقديرات البنك الدولي تعتبر بأن لبنان يحتاج الى ١,٦ مليار دولار لمواجهة الازمة والحفاظ على الحد الادنى من الخدمات للمواطنين.[٤٩]

في هذا السياق، كان قد نتج عن مؤتمر برلين الدولي المتعلق بالنازحين السوريين والمنعقد خلال الفترة من ٢٧ الى ٢٠١٤/١٠/٢٩ قرارات متعلقة بتمويل دولي الى لبنان:

- مبلغ الـ٥٧ مليون دولار قدمته ألمانيا. وهذا المبلغ هو حصة لبنان من الدفعة الاولى البالغة ١٤٠ مليون دولار التي من المقرر بدء توزيعها منذ بداية العام ٢٠١٥. وقد خصّصت ألمانيا مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تقسم على مدى ثلاث سنوات لدول الجوار السوري تبدأ دفعها بدءاً من العام القادم،
- عشرة ملايين دولار قدمته الولايات المتحدة الاميركية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP لدعم هذه الدول خصوصا الاردن ولبنان على ان توزع لاحقاً،
- خمسة ملايين دولار للبنان تقديم هولندا عبر صندوق الائتمان التزاماً بمقررات مؤتمر نيويورك وخلاصات مجموعة الدعم الدولي التي تبناها مجلس الامن في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٣ حيث قدرت كلفة اضرار النزوح على لبنان بسبعة مليارات ونصف مليار دولار،
- ثمانية ملايين ونصف مليون دولار تقديم السويد لصندوق الائتمان.[٥٠]

وفي المحصلة لقد عقدت عدة اجتماعات للدول المانحة وأطلقت عدة وعود، لكن ذلك لم يؤدّ الى النتائج المنشودة على مستوى المساعدات الملحة التي يحتاج اليها للبنان.

٦. الحلول اللبنانية والدولية المقترحة

ناشدت الحكومة اللبنانية المجتمع الدولي بذل الجهود الدؤوبة ووضع كل الامكانيات المتاحة لوضع حل لأزمة النزوح السوري . كما ساهمت الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع الهيئات الدولية، بوضع حلول ناجعة لأزمة النزوح . تتضمن هذه الطروحات اللبنانية الرسمية والدولية ما يلي:

أ. إعادة اللاجئين إلى مناطق آمنة في وطنهم سوريا

ركزت معظم طروحات المسؤولين اللبنانيين على ضرورة تأمين عودة النازحين السوريين الى المناطق الامنة في بلدهم سوريا.

إن الحل الطويل الأمد هو في عودة النازحين الى مناطق آمنة في بلادهم، ورفض الاندماج والاصرار على عودة النازحين الى بلادهم أو الى اماكن أخرى آمنة في دول اللجوء، ورفض التوطين لأن الدستور اللبناني يمنع ذلك.[٥١]

فقد تم التصريح رسمياً عن " أهمية إقامة أماكن آمنة او مناطق عازلة للاجئين في سوريا أو مراكز تجمع لهم على الحدود."[٥٢] فلبنان يرفض توطين السوريين و يجب ان يعود النازحون الى ديارهم.[٥٣]

وهكذا يكون المطلب اللبناني الأساس هو السماح للنازحين السوريين بالعودة إلى موطنهم، وقد تم الإعلان عن ذلك في التصريحات اللبنانية في المحافل والمؤتمرات الدولية في مناسبات عديدة وصيغ مختلفة .[٥٤]

ب. توزيع النازحين على البلدان المجاورة وأوروبا

طرح حل إعادة توطين النازحين السوريين في دول ثالثة [٥٥] من قبل جهات رسمية أوروبية منها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند.

ج. الصندوق الائتماني الدولي لدعم لبنان

تم تأسيس الصندوق الائتماني لدعم لبنان The Lebanon Trust Fund في مواجهة تداعيات الأزمة السورية والذي يرمي الى دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة للنازحين السوريين. وهو صندوق إئتمان متعدد الأطراف انبثق عن مجموعة الدعم الدولية للبنان ويديره البنك الدولي بمساهمة عدد من الدول المانحة.

اقترح البنك الدولي في سياق التحضير لمؤتمر دول المانحين أن يحصل لبنان على مساعدات من الدول المانحة بقيمة ٢,٥ مليار دولار أميركي سنوياً. هدف هذه المبالغ مساعدة لبنان على استيعاب عدد هائل من النازحين السوريين. فمن بين دول الجوار كلها، يستضيف لبنان أكبر نسبة نازحين تبلغ ٣٥,٧% من إجمالي النازحين السوريين إلى بلاد الجوار.

وقد تم طرح تنفيذ مشاريع بدعم دولي:

- تأمين قروض تفضيلية لمشاريع استثمارية يستفيد منها النازحون السوريون.[٥٦]
- تنفيذ مشاريع إنمائية زراعية في مناطق النزوح السوري يستفيد منها النازحون ولبنان في آنٍ معاً، وقد وافق ممثّلو كثير من الدول الاوروبية على هذه المشاريع وأعدّوا مذكّرات سيطلبون من بلدانهم تنفيذها.[٥٧]

ذكر بعض الاقتصاديين ملاحظات أساسية حول أهداف إنشاء صندوق دولي لدعم لبنان[٥٨]. تبيّن أن تشكيل المانحين صندوقاً لدعم لبنان يعبر عن حاجة بالغة الإلحاح، بالنظر الى عدم جواز تحميل لبنان كل تبعات الازمة السورية منفرداً، كما أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي صعب اصلاً في هذا البلد. في هذا السياق بعض التوصيات:

- التشديد على أن يكون الصندوق فعلاً صندوق دعم وليس صندوق إقراض،
- أن يستهدف الصندوق اللبنانيين والسوريين على حد سواء، وبخاصة الفئات الاكثر حاجة وتضرراً وهشاشة منهم. وهذا يطرح بالتالي موضوع «معايير الاختيار» على مستوى المناطق والجزر المستفيدة، وكذلك على مستوى الاسر والافراد،
- أن يكون أقرب الى صندوق إنمائي منه الى صندوق هدفه فقط «التثبيت الاقتصادي»، ما يدعم دعم إنتاج الفئات الفقيرة والمتوسطة على حساب الدعم للاستهلاك المستهدف لهذه الفئات الاجتماعية،
- أن يخصص الجزء الاكبر من أموال الصندوق للاستثمار في مشاريع التنمية المحلية (بالاستفادة من امتلاك أكثر من ٢٠ اتحاداً بلدياً لمخططات معدّة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، إضافة الى عدد من مشروعات في البنية التحتية ذات الملفات الجاهزة أو شبه الجاهزة، لجهة الدراسات الفنية وشروط التلزيم.
- أن تعطى الاولوية في المشروعات الاستثمارية ــ قدر الامكان ــ لتلك المشروعات المتميزة بكثافة استخدامها النسبي لليد العاملة البسيطة والمتوسطة التأهيل (مشاريع النقل والطرقات والكهرباء...)، التي يكثر وجودها وانتشارها ضمن الفئات المستهدفة بالصندوق،
- انخراط الدولة اللبنانية بصورة جدية في عملية إعادة بلورة وتحديث وتنفيذ ما سبق أن أعدته من رؤى اقتصادية واستراتيجيات للتنمية الاجتماعية المتوسطة والبعيدة المدى،
- الحرص على حسن إدارة استخدام واستثمار أموال الصندوق بحيث يراعي مسألتين أساسيتين مترابطتين:

  - تعطيل تفجر مشكلة الفقر والجوع والعوز في صفوف البيئة اللبنانية الحاضنة والنازحين السوريين الفقراء،

  - استباق أزمة الاندماج الاجتماعي الداهمة والمرشحة للانفجار في كل لحظة بين هذين المجتمعين، بحسب ما تشير اليه المتابعة اليومية.

د. **توظيف استثمارات لبنانية لأجل إنشاء مناطق حرّة للإنتاج على الحدود يعمل فيها السوريون بإدارة لبنانية .**[٥٩]

تستطيع الحكومة القيام بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبلديات من خلال تفعيل دور اتحادات البلديات التي تملك بحوزتها عشرات الدراسات والاحصاءات والتي تستطيع تنظيم الأمور الحياتية اليومية وتنفيذ عشرات المشاريع التنموية من خلال تمويل الحكومة للصندوق البلدي المستقل وتشجيع الاستثمارات اللبنانية في القطاعات الانتاجية خاصة الزراعية والصناعية.

ه. **إقامة مناطق للاستثمارات الصناعية مع الاستعانة بتمويل دولي**، منها المبالغ المخصصة من قبل الأمم المتحدة لدعم القطاعات في البلدان المضيفة للنازحين السوريين- وبالتعاون مع البلديات التي تلعب دوراً أساسياً من خلال تقديم أراضي بإيجارات زهيدة أو رمزية، علماً أن استثمار أراضي البلديات لا يتطلب إقرار قوانين في المجلس النيابي. وقد بوشر بالتحضير لتنفيذ إنشاء ثلاث مناطق صناعية نموذجية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في بعلبك وبلدة جون في الشوف وفي بلدة تربل البقاعية على مساحة حوالى مليوني متر مربع. إن تنفيذ هذه المشاريع الصناعية المنسجمة مع محيطها الزراعي سوف يؤدي الى خلق ٢٠ ألف فرصة عمل وفق دراسة جمعية الصناعيين اللبنانيين.

و. **قروض ميسرة من البنك الدولي**، حيث تم اقتراح القروض الميسرة بدون فائدة بمبادرتين اساسيتين، الأولى بعنوان "برنامج تسهيلات التمويل الميسّر" والثانية بعنوان "برنامج التسهيلات المضمونة" طرحتا في مؤتمر "التحديات المالية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط" في واشنطن في ١٥ نيسان ٢٠١٦ والذي نظّمته مجموعة البنك الدولي مع الأمم المتحدة والبنك الاسلامي للتنمية. وكان البنك الدولي قد وافق على إعطاء قرض ينفق على قطاع التعليم بفائدة صفر بقيمة ١٠٠ مليون دولار. يعارض بعض المسؤولين اللبنانيين مبدأ القروض ويطالبون بهبات الى لبنان.

ز. **إنشاء هيئة اغاثة خاصة** مهمتها البحث عن حلول لأزمة النزوح وايجاد موارد دائمة للتمويل.[٦٠]

ح. **الاستفادة من الميزات الموجودة في الإقتصادين اللبناني والسوري** ، من خلال، على سبيل المثال، تطوير برنامج لتشجيع الإنتاج الزراعي في سوريا، والتعاون مع شركات لبنانية لإنتاج التصنيع الغذائي .

إن الحلول المقترحة منطقية ومتكاملة ولكنها تحتاج إلى قرارت سياسية لتخرجها من الحيز النظري إلى مجالات التطبيق على أرض الواقع في محاولة للتخفيف من تداعيات الأزمة وإعادة الاستقرارين السياسي والاقتصادي إلى لبنان والمنطقة، خاصة أن الأزمة السورية مرشحة لأن تطول.

٧.خاتمة

لقد تعاونت الحكومة اللبنانية مع الأمم المتحدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النازحين السوريين، حرصاً منها على أداء واجبها الإنساني والمحافظة على سلامة الاقتصاد اللبناني وأمن المجتمع بكل فئاته. وقد استدعى ذلك التعاون بين كل الوزارات المعنية والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية وهيئات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية المعنية بملف الأزمة. ورغم تقصير الدول المانحة وعدم تقديمها إلا النذر اليسير من المساعدات الموعودة، غير أن بعض الدول الأوروبية تحفزت أخيراً للمساعدة بعد أن أصابتها لوعة تدفق المهجرين الى شطآنها وتحوّلت بحورها الى مقابر جماعية للمهاجرين وأصابها الإرهاب في قلب مدنها.

ولكن حتى تتحقق الاستجابة الدولية المنشودة للحلول اللبنانية المقترحة لا يسع الدولة اللبنانية أن تنتظر تفاقم المأساة الاجتماعية والانسانية ومخاطرها الأمنية والسياسية والاقتصادية. يجب على لبنان أن يحسن إدارة أزمة النازحين بعناية فائقة وأن يطوّر مؤسساته وإجراءاته وبناه التحتية وأن ينفذ مشاريعه التنموية لمواجهة أعباء الأزمة وتداعياتها. وبالفعل فقد تصدّت الوزارات اللبنانية لأزمة النزوح السوري كل حسب اختصاصه وقدراته ومهماته . فقد انطلقت وزارة الدفاع من خلال الجيش اللبناني لمعالجة التوترات الأمنية الناجمة عن الأزمة السورية، وتحركت وزارة الداخلية للحد من دخول السوريين بشكل عشوائي. كما انطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مكتب رئيس الحكومة اللبنانية وخليّة إدارة الأزمة لمعالجة التداعيات الخطيرة للأزمة على المجتمع اللبناني ضمن خطة استجابة إقتصادية متكاملة لتأمين الاستقرار. كما تعاونت الوزارات مع الجمعيات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية خاصة مع وكالات الأمم المتحدة لمساعدة النازحين على الصعد الصحية والغذائية والسكنية والتعليمية.

إنّ الحكومة اللبنانية التي نالت ثقة المجتمع الدولي وأمنت الاستقرارين السياسي والأمني وقررت دعم النازحين السوريين وتحمّلت مسؤولية إيواءهم في لبنان، تستطيع إدارة الأزمة من خلال تقديم الاقتراحات المناسبة والحلول الناجعة والاجراءات الفعالة. وتأمل الحكومة اللبنانية استقطاب التمويل الدولي الكافي من الدول المانحة لسدّ احتياجات النازحين المعيشية وإرساء مشاريع إنمائية متعددة تدعم المجتمع اللبناني المضيف لأجل تحويل تحدّي النزوح السوري إلى فرصة تنمية إقتصادية . إن الأولوية التي يطرحها لبنان هي التنمية المستدامة بالتعاون مع مؤسسات الدول المانحة الدولية على رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالأزمة.

ويبقى الحل الأمثل الذي نصبو إليه هو عودة النازحين السوريين إلى موطنهم الأم في ظل حل سياسي للأزمة السورية يؤمن الاستقرار والأمن في سوريا.

شكراً.

قائمة المراجع

[١] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٢] المرجع نفسه

[٣] المرجع نفسه

[٤] المرجع نفسه

[٥] المرجع نفسه

[٦] من تصريح لمنسق الأمم المتحدة السابق في لبنان روس ماونتن
http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/articles/2014/03/21/lebanon-cannot-bear-brunt-of-syrian-refugee-crisis-alone-un-relief-official-warns.html

[٧] من تصريح لمنسق الأمم المتحدة السابق في لبنان روس ماونتن
http://www.lebanonfiles.com/news/714679

[٨] رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام، كلمة لبنان في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، أيلول٢٠١٥. http://www.elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=74612

[٩] Lebanon Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict, Document of the World Bank, Report No. 81098-LB, September 20, 2013 . . http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/09/24/000333037_20130924111238/Rendered/PDF/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[١٠] http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/09/24/lebanon-bears-the-brunt-of-the-economic-and-social-spillovers-of-the-syrian-conflict

[١١] موقع المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، ٢٠١٤/٠٣/٠١.
http://lebaneselw.com/content

[١٢] درباس-صمودنا-بوجه-ازمة-النزوح-نتيجة-عيشنا-على-مدخراتنا-الديمقراطية
http://www.elnashra.com/news/show/959388/

[١٣] http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/97302/

[١٤] تقرير "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" الصادر في ١٦ كانون الأول ٢٠١٣ .

[١٥] The World Bank Group Middle East and North Africa Region, Lebanon: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity, a Systematic Country Diagnosis (P151430), June 15,2015.

[١٦] http://www.almarkazia.com/Politics/Article?ID=99272

[١٧] رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام، كلمة لبنان في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، أيلول ٢٠١٥ . http://www.elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=74612

[١٨] مقابلة مع الرئيس تمام سلام، برنامج كلام الناس، قناة LBCI الفضائية اللبنانية، تاريخ ١٨ شباط ٢٠١٦

[١٩]

[٢٠] http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=5956

[٢١] المرجع نفسه

[٢٢] المرجع نفسه

[٢٣] https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/498026/Supporting_Syria__the_Region_London_2016_-_Lebanon

[٢٤] https://www.gov.uk/government/world-location-news/london-conference-550m-for-lebanon-this-year

[٢٥] http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html

[٢٦] http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html

[٢٧] http://nnaleb.gov.lb/ar/shownews/213781/?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles

[٢٨] http://nnaleb.gov.lb/ar/shownews/217572/?utm_campaign=magnet&utm_source=main_page&utm_medium=recommended_articles

[٢٩] http://eeas.europa.eu/top_stories/2016/210316_mogherinistressessoldarietywithlebanonamidsyriacrisis_en.htm

[٣٠] http://newspaper.annahar.com/article/270683

[٣١] http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=183241

[٣٢] https://ec.europa.eu/commission/2014-2019/hahn/announcements/statement-commissioner-johannes-hahn-supporting-syria-and-region-conference_en

[٣٣] Ross Mountain, UN Resident and Humanitarian Coordinator in Lebanon, Humanitarian situation and challenges in Lebanon, OCHA Press Conference, Geneva, July 14, 2014.

[٣٤] http://www.lebanonfiles.com/news/714679

[٣٥] أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، من تصريح بتاريخ ٥ آذار ٢٠١٤ http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/articles/2014/03/21/lebanon-cannot-bear-brunt-of-syrian-refugee-crisis-alone-un-relief-official-warns.htm

[٣٦] http://www.unhcr.org/539809f8b.html

[٣٧] Overview: 2015 Syria Response Plan and 2015-2016 Regional Refugee and Resilience Plan

[٣٨] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٣٩] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٤٠] LCRP Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٤١] Overview: 2015 Syria Response Plan and 2015-2016 Regional Refugee and Resilience Plan

[٤٢] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٤٣] LCRP Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٤٤] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[٤٥] http://mtv.com.lb/News/335233

[٤٦] https://www.gov.uk/government/world-location-news/london-conference-550m-for-lebanon-this-year

[٤٧]

http://nnaleb.gov.lb/ar/shownews/217572/?utm_campaign=magnet&utm_source=main_page&utm_medium=recommended_articles

[٤٨]

http://eeas.europa.eu/top_stories/2016/210316_mogherinistressessoldarietywithlebanonamidsyriacrisis

[٤٩] http://www.elnashrafinance.com/news/show/139936/ صندوق-الائتمان-المتعدد-الاطراف-بادارة-البنك-الدولي

[٥٠] http://www.almarkazia.com/Politics/Article?ID=107022

[٥١] من المقررات الواردة في البيان الختامي لمؤتمر برلين الدولي بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ http://www.akhbaralyawm.com/article-137903/2014/10/30/إقرار-الورقة-اللبنانية-بكاملها-بعد-تفهّم-شتاينماير-مخاوف-لبنان

[٥٢]رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام في كلمة لبنان خلال اجتماعات الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أيلول ٢٠١٥ .

[٥٣] الرئيس تمام سلام ، كلمة في مؤتمر التكامل المصرفي العربي، فندق فينيسيا ، بيروت، تاريخ ٢٩ و٣٠ آذار ٢٠١٦، الديار ٢٠١٦/٣/٣١

[٥٤]نقاط رئيسة لخريطة طريق وضعتها خلية الازمة برئاسة الرئيس تمام سلام في ١٥ أيلول ٢٠١٤ لتشكل الممر الآمن لمعالجة تداعيات أزمة النازحين السوريين:

http://www.almarkazia.com/Politics/Article?ID=106288

[٥٥] من المقررات الواردة في البيان الختامي لمؤتمر برلين الدولي بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ http://www.akhbaralyawm.com/article-137903/2014/10/30/إقرار-الورقة-اللبنانية-بكاملها-بعد-تفهّم-شتاينماير-مخاوف-لبنان

[٥٦]رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ، بروكسيل، بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠١٦

http://www.nabihberry.com

[٥٧] المرجع نفسه

[٥٨] كمال حمدان، إنماء أم «تثبيت»؟ ملاحظات على أهداف صندوق دعم لبنان، موقع المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، تاريخ ٢٠١٤/٠٣/٠١ http://lebaneselw.com/content

[٥٩] د. دميانوس قطّار في مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج "بموضوعية" ، تلفزيون MTV، بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٤

[٦٠] د. دميانوس قطار http://www.elnashrafinance.com/news/show/112568/